**صفة النزول**

***بحث فى : توحيد الصفات***

*إعداد / عادل محمد فتحي*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

[*adel.mater@mediu.ws*](mailto:adel.mater@mediu.ws)

**خلاصة هذا البحث فى : صفة النزول**

**الكلمات الافتتاحيه : الصفات، النزول، الاسماعيلى**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة صفة النزول**

* ***. موضوع المقالة***

من الصفات الثابتة لله -تبارك تعالى- في كتابه الكريم وسنة نبيه  صفة النزول، والمجيء، وكذلك رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة.

وصفة النـزول من صفات الأفعال التي كثر فيها النـزاع بين السلف والخلف، كاختلافهم في جميع الأفعال عامة، والأفعال اللازمة خاصة مثل الاستواء والمجيء والإتيان. والقول الحق المؤيد بالأدلة هو الذي عليه سلف الأمة من أن الله -تبارك تعالى- تقوم به هذه الأفعال، فيكون النـزول فعلًا فَعَلَه سبحانه، وكذلك مجيئُه وسائر أفعاله. يقول الإمام ابن تيمية في تأييد هذا القول: وهذا قول السلف قاطبة وجماهير الطوائف. اهـ. وذلك لأنهم يأخذون النصوص على ما وردت دون أن يفرقوا بين ما جمع الله من الصفات والأسماء والأفعال.

وأما الخلف المخالفون للسلف فموقفهم مضطرب جدًّا في هذه الصفة كغيرها من صفات الأفعال، منهم مَن ينكر النـزول إنكارًا، فيقول: ما ثَمَّ نزول أصلًا. ومنهم من يقول: إنه ينـزل نزولًا بحيث يخلو منه العرش، وهذا يعني: أن القوم يحاولون إدراك الكيفية، وإلا فالإنكار السافر أو التشبيه، وهو موقف خطير على إيمان المرء.

قال الإمام ابن تيمية: إن أبا بكر الإسماعيلي كتَب إلى أهل جيلان: إن الله ينـزل إلى سماء الدنيا على ما صح به الخبر عن النبي  وقد قال تعالى: {ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ} [البقرة: 210] وقال: {ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ} [الفجر: 22] نؤمن بذلك كله على ما جاء بلا كيف، ولو شاء الله سبحانه أن يعين ذلك لفعل. فانتهينا إلى ما أحكمه، وكففنا عن الذي يتشابه، ثم تلَا قوله تعالى: {ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ} [آل عمران: 7] الآية.

وقال عبد الرحمن بن مَنده بإسناده عن حرب بن إسماعيل، قال: سألت إسحاق بن إبراهيم قلت: حديث النبي : ((ينـزل الله إلى السماء الدنيا؟)) قال: نعم، ينـزل الله كل ليلة إلى السماء الدنيا، كما شاء، وكيف شاء. وقال عن حرب: لا يجوز الخوضُ في أمر الله تعالى كما يجوز الخوض في فعل المخلوقين، كقوله -تبارك تعالى-: {ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ} [الأنبياء: 23].

وروَى أيضًا عن حرب قال: هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الحديث والأثر، وأهل السنة معروفون بها، وهو مذهب أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وابن الحميدي، وغيرهم، كان قولهم: إن الله ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا كيف شاء، وكما شاء: {ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ} [الشورى: 11].

وقال حماد بن زيد: إن الله على عرشه، ولكن يقرب من خلقه، كيف شاء. قال إبراهيم بن الأشعث: سمعت فضيل بن عياض يقول: إذا قال الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه، فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء، وروي مثل ذلك عن الأوزاعي وغيره من السلف أنهم قالوا في حديث النزول: يفعل الله ما يشاء. قال الإمام ابن تيمية -رحمه الله-: "والأحاديث المتواترة عن النبي  في إثبات نزول الرب يوم القيامة كثيرة، وكذلك إتيانه لأهل الجنة كيوم الجمعة". اهـ.

وهذه الأحاديث التي يحتجُّ بها السلف جاءت موافقة للقرآن، وهذا ما احتج به الإمام إسحاق بن إبراهيم بن راهويه على بعض الجهمية بحضرة الأمير عبد الله بن طاهر أمير خُراسان، وذلك حين سُئِلَ إسحاق، سأله رجل في مجلس الأمير عن حديث النزول أصحيح هو؟ قال إسحاق: نعم، قال السائل: كيف ينزل؟!! قال إسحاق: أثبته فوقَ حتى أصفَ لك النـزول، فقال له الرجل: أُثْبِتُه فوقَ، فقال إسحاق: قال الله تعالى: {ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ} فقال الأمير عبد الله: يا أبا يعقوب! أهذا يوم القيامة؟ قال إسحاق: أعز الله الأمير، ومَن يأتي يوم القيامة فمن يمنعه اليوم؟!

وأما السؤال: فهل يخلو عنه العرش أم لا؟

إن المفروض عدم ورود هذا السؤال، وهي مسألة قد خاض فيها الناس، وقد كان الواجب الإمساك عن الخوض في هذه النقطة التي سكت عنها السلف. يقول الإمام ابن تيمية -رحمه الله- في هذه المسألة: "إن الصواب المأثور عن سلف الأمة وأئمتها أن الله سبحانه لا يزال فوق العرش، ولا يخلو منه العرش مع دنوِّه ونزوله إلى السماء الدنيا، ولا يكون العرش فوقه، وكذلك يوم القيامة كما جاء في الكتاب والسنة، وليس نـزوله كنـزول أجسام بني آدم من السطح إلى الأرض، بحيث يبقَى السقف فوقهم، بل الله منزه عن ذلك، فالله  قريب في عُلُوّه وعليُّ في قربه، وهو مع جميع مخلوقاته بعلمه واطلاعه على تفاصيل أحوالهم، وهو مع الصابرين والمحسنين والمتقين من عباده بالكلأ والحفظ والنصر: {ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ}".

إذًا فإن السلف انطلاقًا من إيمانهم بتلك الأحاديث التي أشرنا إليها أنهم يثبتون نزول الرب سبحانه إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، كما يليق بجلاله وعظمته. ويثبتون المعنى العام للنزول دون الخَوْض والتنقيب عن الكيفية؛ إيمانًا منهم بأن معرفة كيفية الصفة متوقفة على معرفة كيفية الموصوف، فحيث آمنّا بالله إيمانَ تسليمٍ دون بحث عن كُنه ذاته سبحانه، فيجب الإيمان بجميع الصفات التي أثبتها لنفسه، أو أثبتها له رسوله الأمين محمد  وصفة النـزول إلى سماء الدنيا من الصفات التي أخبر عنها الرسول  ويشهد له القرآن حيث أخبر الرب سبحانه عن مجيئه يوم القيامة كما تقدم.

فنستطيع أن نقول:

إن النـزول ثابت بالكتاب والسنة، ولولا هذه النقول لكففنا عن إثباتها.

هذا هو الذي نعني بأنها خبرية محضة، إلا أن العقل الصريح والفطرة السليمة لا يرفضان كل ما ثبت بالنقل الصحيح، ولا يعُدَّانه مستحيلًا، كما يزعم بعض الزاعمين؛ لأن العقل يشهد أن الذي يفعل ما يشاء أن يفعل مثل النزول والاستواء والمجيء مثلًا، والقادر على كل شيء أكمل من الذي لا يفعل كل ما يريد فعله؛ لأنه {ﯷ ﯸ ﯹ} [هود: 107] هكذا بصيغة فعَّال، وهي تدل على كثرة الفعل، وقد يُفهم من الكثرة التنوع، والله أعلم.

هكذا يجتمع العقل والنقل على الدلالة على صفات الأفعال بما في ذلك نزول الرب -تبارك وتعالى- إلى السماء الدنيا كيف يشاء.

ذكر بعض الأحاديث الواردة في هذا الباب:

وقد وردت في إثبات صفة النـزول أحاديث كثيرة، وصفها الإمام ابن تيمية بالمتواترة، وذكر الحافظ ابن عبد البر: بأنها منقولة عن طريق متواتر ووجوه كثيرة من أخبار العدول، وللإمام الذهبي كلام يؤيد ما قاله الإمامان ابن تيمية وابن عبد البر -رحمهما الله- إذ يقول: وقد ألفت حديث النـزول في جزء، وذلك متواتر أقطع به. ومن هذه الأحاديث المشار إليها:

1. حديث أبي هريرة عن النبي : ((ينـزل ربنا  كل ليلة إذا مضى ثلث الليل الأول))، وفي رواية: ((حين يبقى ثلث الليل الأخير، فيقول: أنا الملك مَن ذا الذي يسألني فأعطيه؟ من ذا الذي يدعوني فأستجيب له؟ مَن ذا الذي يستغفرني فأغفر له؟ فلا يزال كذلك)). قال الذهبي: رواه أحمد، وإسناده قوي. اهـ.
2. حديث أبي هريرة أن رسول الله  قال: ((ينـزل ربنا -تبارك وتعالى- كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل، فيقول: مَن يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ مَن يستغفرني فأغفر له)).

قال الحافظ ابن عبد البر في (التمهيد): هذا حديث ثابت من جهة النقل، صحيح الإسناد، لا يختلف أهل الحديث في صحته، رواه أكثر الرواة عن مالك... إلى أن قال: وفيه دليل على أن الله في السماء على عرشه من فوق سبع سموات، كما قالت الجماعة، وهو حجتهم على المعتزلة والجهمية في قولهم: إن الله  في كل مكان، وليس على العرش، والدليل على صحة ما قالوه أهل الحق في ذلك قوله تعالى: {ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ} [طه: 5].

ثم ساق عدةَ آيات في هذا المعنى، وهي التي سبق ذكرها.

وقد ناقش الحافظ ابن عبد البر مسألةَ الاستواء على العرش، ومسألة النزول وربط بينهما، ونقل نقولًا مثبتةً وأخرى نافية، ومن أغرب تلك النقول ما نقله عن وكيع أنه كان يقول: كَفَر بشر بن المريسي في صفته هذه، قال: هو في كل شيء، قيل له: وفي قلنسوتك هذه؟ قال: نعم، قيل له: وفي جوف حمارك؟ قال: نعم!! وقال عبد الله بن المبارك: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية.

قلت: وقد صدق، ولا يشك في صحة قول ابن المبارك وصدقه من سمع كلام بشر السابق آنفًا ذلك الكلام الذي يقشعر جلد المرء عند النطق به، ويقف شعره.

ثم قال الحافظ ابن عبد البر -رحمه الله: "وأما قوله  في هذا الحديث: ((ينـزل ربنا -تبارك وتعالى- إلى سماء الدنيا)) فقد أكثر الناس في التنازع فيه، والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون: ينزل كما قال رسول الله  ويصدقون بهذا الحديث، ولا يكيفون، والقول في كيفية النـزول كالقول في كيفية الاستواء والمجيء، والحجة في ذلك واحدة"، وقد قال قوم من أهل الأثر أيضًا: "إنه ينزل أمره وتنزل رحمته، وروي ذلك عن حبيب كاتب مالك وغيره. وأنكره منهم آخرون، وقالوا: هذا ليس بشيء؛ لأن أمره ورحمته لا يزالان ينزلان أبدًا في الليل والنهار، وتعالى الملك الجبار الذي إذا أراد أمرًا قال له: كن فيكون في أي وقت شاء". اهـ.

قلت: حبيب بن أبي حبيب هذا الذي روي عنه الأثر السابق هو أبو محمد المصري متروك، كذَّبه أحمد وأبو داود وجماعة، توفي سنة 216هـ.

وهذا التأويل الذي يتوارثه النفاة فيما بينهم في معنى النـزول قد ناقشه الإمام ابن تيمية في كتابه الفريد في باب شرح حديث النزول وأبطله من عدة وجوه، ومن ذلك: أن سياق الحديث يأبى ذلك التأويل، فإن قوله تعالى: ((أنا الملك...)) إلى آخر الحديث صريح في أن الله هو الذي ينزل كيف يشاء، ومما ذكره شيخ الإسلام حول هذا المعنى، أنه قال: "وقد سئل بعض نفاة العلو عن النـزول، فقال: ينزل أمره، فقال له السائل: فممن ينزل؟!! إن عندك فوق العالم شيء فممن ينـزل الأمر؟ من العدم المحض؟ فَبُهت".

ويكون معنى الكلام إذا كنت لا تؤمن بأن الله في العلو، فكيف تزعم بأن الله ينـزل. فممن ينزل الأمر، فإن الله ليس فوق العالم في زعمك؟ وهو سؤال مفحم -كما ترى- ولذلك بهت الذي نفى العلو، ثم زعم نزول الأمر؛ لأن النزول لا يكون في اللغة إلا من فوق، وهذا السؤال يمكن أن يُوجه أيضًا إلى القائلين بأنه تعالى ليس فوق العرش، ولا تحت العرش، ولا يمين العرش، ولا يساره، وهذا الوصف لا ينطبق إلا على العدم، فيكون وجود الرب -تبارك تعالى- عند هؤلاء وجودًا ذهنيًّا ولا وجودَ له في الخارج كما لا يخفَى، فإذًا ممن ينزل الأمر أو ممن تنزل الرحمة، والحالة ما ذكر؟!!

وقال الحافظ ابن القيم: "إن نزول الرب -تبارك وتعالى- إلى سماء الدنيا قد تواترت الأخبار به عن رسول الله  رواها عنه نحو 28 نفسًا من الصحابة، وهذا يدل على أنه  كان يبلغه في كل موطن ومجمع".

ثم سرد أحاديثَ الصحابة ابتداءً من حديث أبي بكر ثم علي إلى آخر العدد المذكور مع الشرح والتعليق.

وقال محمد بن جرير الطبري -بعد كلام طويل حول نصوص الصفات: "وأهل العلم بالكتاب والآثار من السلف والخلف يثبتون جميعَ ذلك، ويؤمنون به بلا كيفٍ ولا توهمٍ، ويمرون الأحاديث الصحيحة كما جاءت من رسول الله .

قلت: بما في ذلك صفة النزول.

قال الحافظ ابن القيم: اختلف أهل السنة في نزول الرب -تبارك تعالى- على ثلاثة أقوال:

1. أحدها: أنه ينزل بذاته، قال شيخنا: "وهذا قول طوائف من أهل الحديث والسنة والصوفية والمتكلمين".
2. وقالت طائفة منهم: لا ينزل بذاته.
3. وقالت طائفة أخرى: نقول: ينزل، ولا نقول بذاته، ولا بغير ذاته، بل نطلق اللفظ كما أطلقه الرسول  ونسكت عما سكت عنه.

وهذا ما يُفهم من قول الإمام الأوزاعي وحماد بن زيد وإسحاق بن راهويه -وقد سبق نقل أقوالهم، وقد سئل الإمام أحمد، فقال السائل: "يا أبا عبد الله، أينزل إلى السماء الدنيا؟ قال: نعم، ثم قال السائل: نزوله بعلمه أم ماذا؟! فقال الإمام: اسكْت عن هذا، فَغَضِبَ غضبًا شديدًا، ثم قال: امضِ الحديث على ما روي".

وموقف الإمام أحمد هنا شبيه بموقف الإمام مالك بن أنس في مسألة الاستواء، وهو موقف معروف عنهما -رحمهما الله- بل هذا موقف أئمة السلف قاطبةً في جميع صفات الله تعالى؛ لأن المعروف عنهم أنهم لا يتجاوزن الكتاب والسنة في جميع المطالب الإلهية.

ومما يشهد لِمَا ذكرنا ما قاله الحافظ ابن القيم بعد ذكر أقسام الناس في مسألة الانتقال والحركة: وأما الذين أمسكوا عن الأمرين فقالوا: لا نقول يتحرك وينتقل ولا ننفي ذلك عنه، فهم أسعد بالصواب والاتباع، فإنهم نطقوا بما نطق به النص، وسكتوا عما سكت عنه، ثم قال -رحمه الله: تظهر صحة هذه الطريقة ظهورًا تامًّا فيما إذا كانت الألفاظ التي سكت عنها مجملةً محتملةً لمعنيين: صحيح وفاسد، مثل لفظ: الجسم والحيز والأعراض، ونحو ذلك من الألفاظ التي تحتها حق وباطل قبل التفصيل، فهذه لا تقبل مطلقًا، ولا ترد مطلقًا؛ لأنها لم يرد إثباتها ولا نفيها.

والذي يظهر لي أن لفظ الحركة والانتقال من الألفاظ التي يجب عدم إطلاقها لا نفيًا ولا إثباتًا، فيسعنا ما وسع السلف فيها وفي غيرها، وذلك أسلم، والله أعلم.

ومن أقوال هؤلاء الأئمة ومواقفهم يتضح جليًّا موقف السلف الصالح من هذه الصفة وغيرها من جميع الصفات الإلهية، وهو الاكتفاءُ بفهم المعاني العامة للصفات، والإمساك عن الخَوْض فيما وراء ذلك، فهم لا يبالغون في الإثبات إلى حد التشبيه والتجسيم كما لا يبالغون في النفي إلى حد التعطيل، بل يقفون مع ظاهر النصوص، ولا يتجاوزونها.

وأما موقف الخلف هنا كموقفهم في جميع الصفات على ما تقدم تفصيله من وجوب التأويل وعدم اعتقاد ظاهر النصوص، أما النزول فقد أولوه بنزول الملائكة تارةً، وبنزول الأمر تارةً أخرى، وقد سبق أن ناقشنا غير مرة، وبيّنا أنه يؤدي إلى القول على الله بغير علم، مع بعده عما كان عليه المسلمون الأولون من الصحابة والتابعين. وهم الناس الذين يُقتدَى بهم في هذا الباب وغيره، ومخالفتهم تعتبر اتباعَ غير سبيل المؤمنين، وهو أمر في غاية الخطورة، كما لا يخفَى.

وختامًا نقول قول الإمام مالك في صفة الاستواء: "النزول معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة".

ورحم الله سلفنا ما أقلَّ كلامهم، وما أغزر معناه.

**المراجع والمصادر:**

1. **تقي الدين أحمد عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, عام 1416هـ.**
2. **علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق د/ عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة العاشرة مؤسسة الرسالة، 1417هـ.**
3. **محمد بن خليفة التميمي ، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ، الرياض، مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى، 1419هـ.**
4. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ،الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، 1998م.**
5. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية, 2003م.**
6. **هبة الله بن الحسن اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق ، أحمد سعد حمدان، الرياض، دار طيبة، 1982م.**
7. **محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الرياض، دار الرشد للنشر والتوزيع،1987م.**
8. **محمد ناصر الدين الألباني ، مختصر العلو للعلي الغفار ، المكتب الإسلامي، 1980م.**
9. **محمد بن صالح بن عثيمين ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف عبد المقصود، القاهرة، مكتبة السنة، 1993م.**
10. **إبراهيم البريكان ، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، الدمام، دار ابن القيم، 2004م**
11. **عمر سليمان الأشقر ، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1992م.**
12. **أحمد عبد الرحمن القاضي ، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات "عرض ونقد"، الرياض، دار العاصمة، 1995م.**

**عبد الرحيم السلمي ، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، الرياض، دار المعلمة للنشر والتوزيع، 2000م.**